

الانتخابات والمرحلة القادمة



د. كاظم السهلاني

أقيمت الانتخابات البرلمانية في ظل الكثير من التنازع السياسي والاختلاف الشعبي، تنازع بين نهجين، نهج جديد على الساحة السياسية قائم على تشكل قوائم جديدة عابرة للطائفية او التشكل الطائفي، في مقابل قوائم طائفية معادة التشكل ومكررة لشعارات قديمة. بالمقابل على مستوى الناخبين كان الشارع منقسم بين عازف عن المشاركة وبين مقاطع، يقابلهم من يدعو الى تحمل نتائج الديمقراطية والمشاركة الفاعلة حتى وان كان القانون الانتخابي وتشكيلة المفوضية ليست بمستوى الطموحات على امل اخضاعها للتغيير لاحقاً.

وفي ظل مشاركة لم تكن بالمستوى المطلوب، خرجت النتائج مفاجئة لكثير من المراقبين، لا بل انها تجاوزت كل التوقعات، ففازت قوائم جديدة التشكل بالمراتب الأولى، وتهاوت قوائم أخرى كبيرة في المناطق الوسطى والجنوبية، كما افرزت بعض القوائم العابرة للطائفية فوزاً في محافظات لم يكن متوقعا ان يكون لها الصدارة فيها. وفي حين كانت التوقعات تشير الى فوز للقوائم الجديدة في شمال العراق، بعد الفشل الكبير الذي تعرضت له الأحزاب التي أصرت على الاستفتاء، الا ان النتيجة كانت ان تلك الأحزاب كررت فوزها وابتقت على سبق الصدارة لها.

وفي الوقت الراهن تخوض الكتل الفائزة مشاورات لتحديد صورة الحكومة القادمة التي الى الان لم تبدو ملامحها في ظل تقارب نتائج الكتل الفائزة. وبطبيعة الحال وكواقع معروف في العراق ان امر تشكيل الحكومة العراقية لا يقف عند بعده المحلي، اذ ان القوى الاقليمية والدولية الفاعلة على الساحة العراقية لها دور كبير في تقرير شكل الحكومة القادمة، كما كان عليه الامر في الحكومات السابقة.

ستكون مرحلة تشكيل الحكومة مرحلة عسيرة، فقد رسم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نظاماً برلمانياً لا يخضع لمنطق (الحكومة والمعارضة) كما هو معمول به في النظم البرلمانية الرصينة، وذلك عندما حدد انتخاب رئيس الجمهورية بثلاثي أصوات عدد أعضاء البرلمان، ولان انتخاب رئيس الجمهورية هو اول خطوة في تحديد الخطوات اللاحقة لتشكيل السلطة التنفيذية، فهذا يعني ضمناً إلغاء مفهوم (الحكومة والمعارضة) وجعل كل من في البرلمان تقريباً له من يمثله في السلطة التنفيذية واصبح هناك تداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الامر الذي اقر ورسخ المحاصصة مستنداً على مصطلح (توازن) الوارد في الدستور، هذه المحاصصة التي الغت مفهوم المواطن الفرد وذويت الكل شاء ام ابى في (المكون) وهذا النهج هو استمرار لما ابتدأته سلطة الاحتلال في مجلس الحكم.

واستناداً الى ما تقدم فان الامل في تشكيل حكومة مهنية قوية، يبدو ضعيفاً، لان الكتل الإصلاحية – ان صحت تسميتها- ستصطدم بشروط ومتطلبات القوى التي تحتاجها الى تشكيل الكتلة الأكبر وتحتاجها لانتخاب رئيس الجمهورية، وهذا ما يتطلب في المرحلة القادمة ضمن مأسسة الدولة هو تعديل الدستور ليكون ضامناً الخروج من نفق المحاصصة.

ان الخط البياني التنازلي لنسب المشاركة (ففي عام ٢٠٠٥ كانت نسبة المشاركة ٧٦,٤٪، وعام ٢٠١٠ كانت نسبة المشاركة ٦٢٪، وعام ٢٠١٤ تدنت نسبة المشاركة الى ٦٠٪، وفي الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠١٨ كانت نسبة المشاركة ٤٤,٥٢٪) يؤشر الى حالة خطيرة من فقدان المواطن العراقي لثقتة بقوانين الانتخابات والمفوضيات المسؤولة ومن ثم بالنظام الديمقراطي برمته. فاذا لم يتوقف هذا الانحدار في الثقة فان ذلك قد يقود البلاد الى اتون صراعات وتفتت المتفتت، في حين اننا كأمة بأمس الحاجة الى بناء ما هدمته الطائفية والفساد. وبعيداً عن كل هذه المشكلات الدستورية والقانونية والصراعات الحزبية والاطماع الخارجية بتثبيت وزيادة النفوذ، فان المواطن العراقي يتطلع الى استتباب الامن، وتوفير فرص عمل حقيقية لجيوش العاطلين، والى الخدمات والصحة والتعليم والسكن، والى إيقاف القبول بوجود المليشيات المرتبطة بأحزاب السلطة، وتجريم الطائفية، ومحاكمة المفسدين واسترداد أموال العراقيين منهم.

الشعب يريد وأحزاب السلطة تريد.. وعلمنا درس التاريخ ان إرادة الشعوب هي من تنتصر دائماً